Route Educational & Social Science Journal
Volume 6(2) ; January 2019

حقوق التركمان ودورهم السياسي في العراق

Turkmen rights and their political role in Iraq

أ.م.د. ارواء فخري عبد اللطيف

دكتوراه نظم سياسية /كلية اللغات / جامعة بغداد

Assist.prof : ARWAA FAKHRI ABDULATEEF
College of Language / University of Baghdad

الملخص

التركمان هو القومية الثالثة بعد القوميتين العربية والكردية في العراق . في البدء علينا ان نصحح الخطا الذي يربط التركمان بالاتراك العثمانيين ، اذ ان اصل التركمان يعود الى قبائل الاوغوز(الغز) التي نزحت من اسيا الوسطى .وعلى الرغم من التاريخ العريق لهذه القومية الا انها عانت من الظلم والاضطهاد والابعاد منذ تاسيس الدولة العراقية وحتى يومنا هذا ، بل ان السياسة البريطانية ايام الانتداب على العراق كانت قد بنيت على استبعاد التركمان من المشاركة في السلطة بل والى التعتيم على عددهم وتواجدهم وحقوقهم . لم ياخذ التركمان حقوقهم كقومية ثالثة بالعراق وقد عانوا من ظلم الحكومات والانظمة الملكية والجمهورية ، فقد ظلمتهم الدساتير والتشريعات العراقية ، بل وانكرت وجودهم .

وحتى بعد عام ٢٠٠٣ رغم التفاؤل الكبير الذي عاشه التركمان بعد التخلص من نظام البعث الا ان الدستور العراقي الذي صدر عام ٢٠٠٥ تجاهل القومية التركمانية حين ذكر القوميتين العربية والكردية ، بل ان الحكومات التي جاءت بعد عام ٢٠٠٣ تجاهلت الظلم الذي وقع على التركمان سواء من قبل الحكومة الكردية التي هجرت اعداد كبية من التركمان واستولت على اراضيهم او من قبل تنظيم داعش الذي استولى

على اراضي تركمانية كبيرة وقتل ابناءهم واستحيا نساءهم .اخذت الحركة القومية التركمانية تستعيد مكانتها بعد الظلم الذي وقع عليها ومطاردة اعضائها واعدامهم من قبل نظام البعث السابق ، من خلال مطالبة ابناءها الى استعادة هويتهم واراضيهم التي تم الاستيلاء عليها بعد تعرضهم للتعريب والتكريد . وطالبت الحركة القومية التركمانية بحقوق التركمان السياسية التي سلبتها الانظمة السابقة وان يكون لهم مناصب سيادية وغير سيادية ومشاركة في الجيش والدعوة الى اجراء تعداد سكاني للقومية التركمانية لمعرفة اعدادهم واماكن تواجدهم والتاكيد على احقيتهم بكركوك باعتبارهم الاكثرية فيها بعد الغاء كافة الهويات الصادرة بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ للاكراد الذين استقدمتهم الاحزاب الكردية .

Abstract

Turkmen is the third nationality after the Arab and Kurdish nationalities in Iraq. In the beginning, we have to correct the mistake that binds the Turkmen to the Ottoman Turks. The origin of the Turkmens dates back to the Oguz tribes that migrated from Central Asia. Despite the long history of this nationalism, it has suffered from injustice, oppression and exile since the establishment of the Iraqi state to this day, and even British policy during the mandate of Iraq was built on the exclusion of Turkmen from participating in power and even to cover up their number and presence and rights
Turkmen did not take their rights as a third national in Iraq and they suffered from the injustice of governments and monarchies and the republic.

Even after 2003, despite the great optimism enjoyed by the Turkmen after the elimination of the Baath regime, but the Iraqi constitution issued in 2005 ignored the Turkmen nationalism when mentioning the Arab and Kurdish nationalities, but that the governments that came after 2003 ignored the injustice that occurred on the Turkmen, whether by the government The Kurdish movement, which abandoned a large number of Turkmen and took over their land or by the organization of Daash, who seized large Turkmen territory and killed their children and their women. The Turkmen nationalist movement took back its position after the injustice it was and the pursuit of its members and their execution by the former Baath regime, Claim their

children to regain their identity and their land seized after being subjected to Arabization and Kurdification. The Turkmen nationalist movement demanded the Turkmen political rights, which were taken away by the previous regimes, that they hold sovereign and non-sovereign positions and participation in the army, and called for a population census of the Turkmen nationalities to determine their numbers and places of residence and to confirm their eligibility in Kirkuk as the majority after all the identities issued after 9 April 2003 were cancelled Brought by the Kurdish parties.

اهمية الدراسة : يعد التركمان من اهم مكونات المجتمع العراقي بل هم القومية الثالثة في العراق بعد القوميتين العربية والكردية اخذت اصواتهم ترتفع والوعي السياسي يزداد بعد عام ٢٠٠٣ بعد معاناه وظلم واستبعاد لسنوات طويلة وان لم يكن مطاليبهم السياسية تتوازن مع اهميتهم وعددهم السكاني .

مشكلة الدراسة : هناك غموض متعمد وتجاهل كبير للقومية التركمانية من قبل الانظمة والحكومات ووسائل الاعلام عن عددهم واماكن تواجدهم وحقوقهم السياسية وتاريخهم ، بل ان هناك جهل كبير من قبل المواطنين العراقيين الذين من اصول تركمانية وهذا كان هدف الحكومات حين عربتهم وكردتهم .

فرضية الدراسة : ان التركمان بعد عام ٢٠٠٣ ليسوا كالسابق فقد اخذوا يجددون مطاليبهم السياسية وان يكون لهم دور في بناء الدولة بما يلائم عددهم ومكانتهم في المجتمع العراقي واخذت الحركات القومية التركمانية تدعو ابنائها الى استعادة هويتهم التي جردتهم منها الانظمة السابقة واستعادة حقوقهم المسلوبة وان يكون لهم دور سياسي وتمثيل سياسي في الحكومة العراقية بما يلائم نسبتهم السكانية وتاريخهم العريق.

الكلمات الافتتاحية . التركمان ، حقوق ، ابادة جماعية ، دورهم السياسي ، تهميش وابعاد

المقدمة

يختلف الباحثين والمهتمين بالشان التركماني حول اصل التركمان في العراق وتاريخ وجودهم ، الا ان الجميع يتفق ان التركمان يعدون القومية الثالثة في العراق من حيث عدد سكانهم بعد العرب والاكراد ، وسواء كان

وجودهم يعود الى عهد السومريين ، او الى العصر العباسي ، فان كلا الرأيين يؤكد على انهم من مواطنين العراق الاصليين وليس لهم اي علاقة بالعثمانيين وان كان هناك تشابه في اللغة والدين والثقافة .

تعرض التركمان في العراق الى الاضطهاد والاجحاف والقتل والترهيب طيلة الحكمين الملكي والجمهوري ، وكان للضغوط والاساليب العنيفة التي مورست بحقهم والمحاولات لطمس هويتهم وتغيير قوميتهم ،ان دفع العديد من العوائل التركمانية الى ترك اراضيهم وتغيير هويتهم الى العربية خوفا من السلطة . كان هناك تخوف دائم من قبل الحكومات التي تولت السلطة في العراق من ان يكون للتركمان دور مهم في المجتمع او ان يشكل ثقل سياسي في العراق ، لذلك سعت تلك الحكومات عبر تاريخ العراق الطويل سواء من قبل البريطانيين حين استعمروا العراق او فيما بعد في العهدين الملكي والجمهوري الى استبعاد التركمان من لعب اي دور سياسي في العراق وعدم تقليدهم مناصب رئاسية او ادارية مهمة كما استبعدوا من تقليد مناصب مهمة في الجيش . الا ان التركمان اكدوا منذ مائة عام ، منذ استقلال العراق عام ١٩٢١ من السيطرة العثمانية وطنيتهم وحبهم لبلدهم العراق ، وكما كان لهم دور في تاسيس حضارة العراق القديم ، فان لهم دور مهم في المجتمع العراقي المعاصر وجزء مهم لفسيفساء العراق .

اولا : التركمان اصلهم وتاريخ وجودهم في العراق وطبيعتهم الاجتماعية والثقافية.

تعود كلمة تركمان الى بداية العصر العباسي حسب راي بعض الباحثين ، حيث كانت تستخدم كلمة "ترجمة" ثم تطورت الى "ترجمان" ومن ثم الى "تركمان".وقد اختلف الباحثين حول اصل التركمان وتاريخ وجودهم في العراق . فقد شهد العراق مجيء اقوام تركمانية متعددة عبر فترات زمنية مختلفة .الا ان الجميع يتفق ان التركمان من الاقوام القديمة التي سكنت شمال العراق وكان لها شأن مذكور في تاريخه .يشير عالم السومريات العراقي"طه باقر" في كتابه "مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة"- الجزء الاول، ان لغة السومريون الذين اخترعوا الكتابة لغة تندرج الى عائلة اللغات التركية .ففي الصفحة (٦٣) يخبرنا الكاتب الى وجود لغة اخرى للسومريين اضافة الى اللغة البابلية السامية اطلق عليها باللغة السومرية الغير سامية ، وهي لغة منفردة ليس لها علاقة باللغة السامية او اللغات الهندو-اوربية او الهندية الجرمانية .ويرى الكاتب ان ذلك يدل على وجود اقوام اخرى سكنت وادي الرافدين تعود الى حدود (٣٥٠٠ ق.م) .ثم يضيف

الكاتب الى وجود عدة احتمالات حول اصل تلك الاقوام السومرية ،الا انه لا توجد مبررات حضارية وتاريخية لتفضيل احدهما على الاخرى .فمنهم من يرى ان السومريون هم احدى الاقوام التي عاشت في جهة ما من وادي الرافدين في عصر ما قبل التاريخ ، واستقروا في السهل الرسوبي في حوالي (الالف الخامس قبل الميلاد) ، وهذا يعني انهم من سكان وادي الرافدين في الاصل ،ولم يكونوا المستوطنين الوحيدين ، بل تعايشوا مع اقوام اخرى . في حين يشير بعض الباحثين ان السومريين جاءوا من مناطق جبلية كأيران مثلا مستندين في ذلك الى طبيعة المعابد التي اقيمت فوق المرتفعات الاصطناعية "كالزقورات والابراج المدرجة" .في حين تذكر مجموعة ثالثة ان التشابه الحضاري بين الحضارة الموجودة في بلاد وادي السند او جنوب بلوجستان والمعروفة بحضارة "هرابا وموهنجودارو" وبين الحضارة السومرية دفعهم الى القول ان السومريون نزحوا من تلك البلاد ،وانهم جاءوا في موجتين الى العراق احدهما عن طريق البحر والخليج العربي والثانية برا عن طريق ايران[1] .

اما الباحث"صنعان احمد اغا"في كتابه "اصالة التركمان" فهو يتفق مع العلامة "طه باقر" في ان السومريون اقوام تركية نزحت من اسيا الوسطى في (الالف الخامس والسادس ق.م) وسكنت وادي الرافدين ، وان اللغة المستخدمة هي لغة غير جزرية "نسبة الى الجزيرة العربية" . وفيما يتعلق بموطنهم الاصلي ، فقد اشار الكاتب الى اختلاف الباحثين حول ذلك ، فمنهم من يرى انهم قدموا من منطقة تقع شمال الهند بين افغانستان وبلوجستان سالكين طريق الخليج العربي وجزيرة البحرين ثم استقروا فترة من الزمن غرب ايران قبل مجيئهم الى شمال العراق .في حين يذهب اخرون الى اعتبارهم اقوام بدوية جاءت من وراء القوقاز وبحر قزوين. في حين اشار اخرين الى انحدارهم من اسيا الصغرى ، واخرون من السند. في النهاية اتفق الجميع ان السومريون جنس غير سامي وان لغتهم ليس لها علاقة باللغات السامية[2] .

ويشير الدكتور"احمد بهجت" في بحثه الموسوم"ابحاث عن تاريخ كركوك"الى ان الاقوام التركمانية تعد من اقدم الاقوام التي سكنت مدينة كركوك شمال العراق في التاريخ القديم ومن تلك الاقوام "الارابخانيون" حيث اطلق

[1] انظر : طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص٧٤ -٧٥.

[2] انظر : صنعان احمد اغا،اصالة التركمان،موسوعة تركمان العراق،٢٠١٦/٩/٢٠، ص٤-٥.للمزيد ادخلو على الرابط www.alturkmani.com

على كركوك اسم "ارا–بخا" نسبة اليهم ، وهذا ما اكده العلامة "طه باقر"،والكوتيون الذين قدموا من الجهة الشمالية الشرقية في حدود(٢٢٣٠ق.م)وهاجموا الاكديين في جنوب العراق وسيطروا عليهم ، واستمر حكمهم (١٢٥) عاما ،ثم قام السومريون بثورة عسكرية عليهم وطردوهم من الجنوب فاستقروا في كركوك بعد اندحارهم ، وهذا ما اتفق عليه كل من"ارنولد توينبي وطه باقر".والحوريون"الخوريون"وهم اقوام ليسوا من الساميين ولا الهندو اوربيين حسب رأي "اندريه ايمار وطه باقر وارنولد توينبي" سكنت كركوك وانشأوا حضارة قديمة في كركوك واقاموا علاقات مع الحثيين والممالك ، وهؤلاء القوم وحدهم تركوا في "نوزي" يورغان تبه لوحدها (٤٠٠٠) لوح طيني وربما اكثر .اما موطنهم الاصلي ، فيذهب "اندريه ايما" انهم من اسيا الوسطى ، في حين يرى "ارنولد توينبي" بانهم من جنوب غرب اسيا[٣].ويذكر لنا المؤرخ العراقي"عباس العزاوي" في كتابه "تاريخ العراق بين احتلالين"ان القبائل التركمانية او التراكمة الذين سكنوا العراق تعود مواطنها بين بلخ وبحر الخزر"قزوين" ونهر امودريا والروس وايران[٤] .

اما العلماء المستشرقون ، فقد ذكر العالم "ف هومل Fr.Hommel"بان السومريون اقوام تركية نزحت من اواسط اسيا قبل خمسة الالاف سنة قبل الميلاد وسكنت شمال العراق ، وما يدل على ذلك ما تركوه من اثار، حيث وجدت (٣٥٠) كلمة سومرية تم توضيحها باللغة التركية[٥] . في حين يرى المؤرخ النمساوي "كارل بروكلمن" في كتابه "تاريخ الشعوب الاسلامية"عام (١٩٣٩) ان التركمان نشأوا فوق سهول سيبريا الشمالية الواسعة والبوادي القائمة بين بحر قزوين وجبال التاي .اما فيما يتعلق بلغتهم وعرقهم فالكاتب يرجح انتمائهم الى المغول والتنكت[٦].

وتشير الوثائق التاريخية ان الحضور التركماني الثاني للعراق بعد العصر السومري يعود الى اوائل الفتح العربي الاسلامي،وهذا ما اكده جميع الباحثين ومنهم العلامة"طه باقر" والمؤرخ"عباس العزاوي" و"صبحي

[٣] انظر : احمد بهجت ابراهيم ، ابحاث عن تاريخ كركوك ، اوراق تركمانية ، العدد٣ ، مركز بابا كوركور للدراسات والبحوث ،٢٠٠٦،ص١٨–٢٥.

[٤] انظر : مير بصري ، اعلام التركمان والادب التركي في العراق الحديث ،ط١ ، دار الوراق،لندن١٩٩٧،ص١٥.

[٥] انظر : صنعان احمد اغا ، مصدر سابق ، ص٤.

[٦] انظر : فون كارل بروكلمن،تاريخ الشعوب الاسلامية ،ترجمة نبيه فارسومنير البعلبكي ، دار العلم للملايين، بيروت١٩٦٥ ،ص٩٥.

الساعتجي"وغيرهم .فحين قام "عبيد الله بن زياد" عام (٥٤هـ) بفتح تركستان كان معظم افراد الجيش الاسلامي من المحاربين العراقيين الذين استقروا هناك وتزاوجوا مع التركستانيين ، ولم يكتفوا العراقيين بالاستقرار والتزاوج بل بعثوا بالمقاتلين التركمان الى العراق ليستقروا فيه . يقول "الطبري" في كتابه"تاريخ الامم والملوك" ان "عبيد الله بن زياد" قام في شهر ربيع الاول سنة (٦٧٣م) بشن هجماته على بخاري عبر جيحون ، ثم على بيكند فقاومه الجيش التركي تحت قيادة "قبج خاتون" مقاومة شديدة مما اثار اعجابه حيث لمس فيهم شجاعة فائقة وحسن استعمال للاسلحة ، فاختار منهم الفي مقاتل ممن يحسنون الرماية واسكنهم جنوب العراق في البصرة وبمرور الزمن سمي الحي الذي سكنوا فيه "سكة البخارية او شارع البخاريين" . وبعد هذا التاريخ اخذت الهجرات التركمانية تزداد نحو مختلف المناطق في العراق. وحين تولى الخليفة "المعتصم" السلطة وكانت امه تركية ، اسس جيشا من الاتراك الذين كانوا مختلفين عن اهالي بغداد في اللغة والثقافة والعادات والتقاليد مما تسبب في نشوب خلافات بينهم وبين البغداديين ، فاضطر الخليفة "المعتصم" الى بناء مدينة"سر من راى" سامراء واسكنهم فيها . وكان الخلفاء يشيدون بالانتصارات التي كان الابطال من الاتراك يحرزونها في المعارك التي يخوضونها ضد البيزنطيين وكانوا يسعون لتقريبهم اليهم . ولان الاتراك كانوا اقوى العناصر التي تحمي المذهب السني في بغداد ، فان الخلفاء كانو يقفون مع الاتراك حين كانت الخلافات تنشب بين الديالمة الشيعة وبين عساكر الترك .وبذلك اصبح للاتراك دور سياسي مهم في العراق ، ثم اخذت بعد ذلك مجاميع من الاتراك تنتقل الى مناطق مختلفة من العراق مثل تكريت وبيجي . وفي عام(١٠٥٥) دخل السلطان السلجوقي(طغرلبك) الى بغداد على راس قبائل الاوغوز ، قبل سيطرة الاتراك على منطقة الاناضول بحوالي ست عشر عام وقبل انتصار الاتراك في معركة "ملاذكر".ثم في عام (١٢٥٨) دخل "هولاكو" حفيد"جنكيز خان" الى بغداد وانهى الخلافة العباسية[٧]. ومن سنة (١٢٥٨) وحتى سنة(١٩١٨) حكم العراق ست دول تركمانية وهي[٨] :

[٧] انظر : صبحي ساعتجي ، الكيان التركماني في العراق ،ترجمة حبيب الهرمزي ، مؤسسة وقف كركوك ،استانبول ٢٠١٤ ، ص٢١.

[٨] انظر : احمد بهجت ابراهيم ، مستقبل التركمان في العراق ، اوراق تركمانية ، العدد٦، مركز الدراسات والبحوث التركمانية ،كانون الثاني٢٠٠٩،ص٦-٧

*الاثنية : هي الممارسات الثقافية وما تعتنقه الجماعة من قيم ومفاهيم ومبادئ لتمييز نفسها عن الجماعة الاخرى ، والجماعة الاثنية هم افراد يشتركون بخصائص تميزهم عن غيرهم من الناحية الجمعية . للمزيد انظر:ا.م صبيح عبد المنعم احمد ، الانسان الاثنية وطبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي ، من كتاب واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق ، بيت الحكمة٢٠١٢ ، ص٦٦.

- الدولة الايليخانية ١٢٥٨-١٣٣٩م.
- الدولة الجلائرية١٣٣٩-١٤١٠م.
- دولة قرة قوينلو ١٤١٠-١٤٦٨م.
- دولة اق قوينلو ١٤٦٨-١٥٠٨م.
- الدولة الصفوية١٥٠٨-١٥٣٤م.
- الدولة العثمانية ١٥٣٤-١٩١٨م.

ويعيش التركمان في شمال العراق في خط يمتد من تلعفر غرب الموصل وعبر الموصل واربيل والتون كوبري وكركوك وتوزخورماتو وكفري وخانقين. ويذكر المستشرق الروسي "متشافيلي" في ص٦٢ من كتابه (العراق في سنوات الانتداب) ترجمة الدكتور هاشم صالح التكريتي "ان التركمان يعيشون باعداد كبيرة في كركوك والتون كوبري واربيل وقره تبه وطوزخورماتو وتلعفر". وفي ص٨٩ يضيف "ان اغلبية سكان كركوك من الذين يطلقون على انفسهم اسم التركمان ليؤكدوا انحدارهم من الاتراك السلاجقة وليس العثمانيين"[٩].

وفيما يتعلق بالطبيعة الاجتماعية والثقافية للتركمان ، فأن الاسرة التركمانية ابوية حيث تعتمد النسب الابوي والولاء والطاعة لرب الاسرة .ويزاول التركمان مهنة الزراعة وركوب الخيل ، حيث اشتهروا قديما بتربية اجود انواع الخيل، اضافة الى رعي الاغنام . وهذه المهنة اشتهرت بها معظم الاثنيات*المتعايشة في المجتمع العراقي[١٠] . كما تتفرع اللغة التركمانية الى عدة لهجات ، حيث تختلف لهجة كركوك عن لهجة اربيل ولهجة خانقين . وتعد لهجة التون كوبري ولهجة كركوك"داقوق" ولهجة بيات ولهجة كفري مقربة ولهجة خانقين هي لهجات رئيسية . كما ان لهجة كركوك تعد قريبة من اللهجتين الاذربيجانية والتركية. وتعرف القبائل التركمانية بانها أمية لا تعرف القراءة والكتابة ، فهي تعتمد على الصور والتعابير والعلاقات والتجارب والخبرات غير المحفوظة التي يتلقاها الافراد عبر المحاكاة والتلقين[١١] .

[٩] انظر : يحيى شمس الدين ، تجاهل الدور الحضاري والتاريخي للتركمان في رسم السياسة العراقية :ابعاد ورئ ، مجلة نحن التركمان ،٢٠١٣/١١/١٠ . www.bizturkmeniz.com

[١٠] انظر : د.مجيد حميد عارف ، الاثنوغرافيا والاقاليم المجاورة ، مطبعة الجامعة ، الموصل،١٩٨٤،ص١١٧-١١٩

[١١] انظر : رشيد الخيون ، المجتمع العراقي تراث التسامح والنكاره ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد،٢٠٠٨،ص٥٩-٦١.

من خلال هذا الاستعراض التاريخي لاصل التركمان ، فان جميع الدراسات تؤكد ان التركمان من اوائل الاقوام التي سكنت العراق ، الذين نزحوا منذ ٣٥٠٠ ق.م اي منذ(٥٢٠٠ق.م) ولهم دورمهم في التاريخ العراقي الذي لا يمكن نكرانه سواء في العهد العباسي ، او حتى في العهود التي سبقتها. حيث تشير الوثائق التاريخية ان للتركمان دور كبير في رسم حضارة العراق السومرية اذ عرف عنهم التحضر وانهم من اهل المدن ، كما ابدعوا في الزراعة وتربية الخيول والمراعي . اما في العصر الاسلامي فلا يمكننا ان ننكر دورهم الكبير في طرد الصفويين من العراق . اما فيما يتعلق بعلاقة التركمان بالعراق ، فانهم ومنذ مجيئهم الى العراق فقد تمازجوا مع العرب بطريقة مميزة اكثر من تمازجهم مع بقية الاثنيات ، من خلال التزاوج فيما بينهم ، ونلاحظ من خلال دراستنا للتاريخ ان التركمان كانوا اكثر استعداد من غيرهم في الامتزاج في الثقافة العربية حتى اصبحوا جزءا منها[١٢] .

ثانيا : حقوق التركمان في الدساتير والتشريعات العراقية .

لقد عرف التركمان العديد من الاحكام القانونية خلال تاريخهم ، بدا من الاعراف الخاصة بهم مرورا بالاعراف والاحكام العباسية والدول التركمانية بعد الحكم العباسي والدستور العثماني ، ومن ثم الدساتير الملكية والجمهورية . وقد شهد العراق منذ تاسيسه عام ١٩٢١ وحتى اليوم العديد من الدساتير المؤقتة والدائمة ، واذا علمنا ان الدساتير تمثل واضعيها ، وان التركمان منذ تاسيس الدولة العراقية وحتى اليوم لم يكن لهم دور في وضع اي من تلك الدساتير ، فاننا بالامكان ان نتوقع او نخمن كيفية تناول تلك الدساتير لحقوق التركمان في العراق .

وضع العراق تحت الانتداب البريطاني للفترة (١٩٢٠-١٩٣٢) ، وفي اذار عام ١٩٢١اعلن تاسيس الدولة العراقيةعلى ان يكون النظام ملكي، ووضع اول دستور للعراق عام ١٩٢٥ والذي اطلق عليه بالقانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥ من قبل المفوض السامي البريطاني . وعلى الرغم من ان الدستور لم يتطرق الى حقوق القومية التركمانية ، الا ان الدستور اكد على المساواة بشكل عام بين العراقيين بغض النظر عن الاختلافات بالقومية والدين واللغة ، هذا ما جاء في المادة (٦) من الدستور"لا فرق بين العراقيين في

[١٢] انظر : ا.م.صبيح عبد المنعم احمد ، مصدر سابق ، ص٦٧ .

الحقوق امام القانون ، وان اختلفوا في القومية والدين واللغة" . فالقانون لم يفرق بين المواطنين ولم يجر تقسيمهم الى قوميات رئيسية واقلية ، بل انه اكد على المساواة التامة بين الجميع امام القانون . كما ان الدستور اكد على احترام اللغات الخاصة بكل طائفة وسمح لهم بحق تاسيس مدارسهم الخاصة بهم ، الا انه اشترط ان يكون ذلك ضمن المناهج العامة للتعليم ، هذا ما جاء ذكره في المادة (١٦)"للطوائف المختلفة حق تاسيس المدارس لتعليم افرادها بلغاتها الخاصة ، والاحتفاظ بها على ان يكون ذلك موافقا للمناهج العامة التي تعين بقانون . وهذا يعني السماح للتركمان بتدريس ابنائهم اللغة التركية وتاسيس المدارس الخاصة بهم [١٣].

وبناءا لما ذكر في الدستور لعام ١٩٢٥ فقد صدر عام ١٩٣١ قانون اللغات المحلية رقم (٧٤) واعطى هذا القانون حق التعليم والتعلم وحق التقاضي امام المحاكم باللغتين التركية والكردية . وتقرر بموجب هذا القانون ان يكون التدريس في المدارس التي تكون غالبية طلابها من التركمان باللغة التركية ، واجراء التقاضي في محاكم المناطق التركمانية وعلى راسها كركوك واربيل باللغة التركية ، وفي الثلاثين من تموز من عام ١٩٣٢ صدر تصريح من الحكومة العراقية بتوقيع من رئيس الوزراء ، حيث اعترف بكيان التركمان وسائر شرائح المجتمع العراقي ومتعهدا تعهد واضحا وصريح بضمان حقوقهم القومية ، الا ان الحكومة العراقية لم تلتزم باي مما ذكر والخاص بالحقوق الخاصة بالقومية التركمانية ، حيث تم الغاء التدريس باللغة التركية في المدارس الموجودة في المناطق التركمانية تدريجيا[١٤] .

وبعد انهاء الحكم الملكي وقيام النظام الجمهوري اصبح الوضع اسوء واكثر اجحافا لحقوق التركمان بصدور دستور ١٩٥٨ ، حيث جاء بسابقة خطيرة حين وضع لبنة التمييز بين الشعب العراقي من خلال تقسيمه الى قوميات منكرا وجود القومية التركمانية حين اكتفى بذكر القوميتين العربية والكردية ، هذا ما جاء في نص المادة (٣) من الدستور"يعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية

[١٣] انظر : القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥،جمهورية العراق ، ١٩٢٥/٣/٢٥ . www.iraqinationality.gov.iq

[١٤] انظر : اوميد يشار،قوم يدعون التركمان لمؤلفه حبيب الهرمزي،اصدارات تركمانية،المجلد ٢١،٤٩/٩/٢٠١٨ . www.bizturkmeniz.com

ضمن الوحدة العراقية"[١٥] . وبذلك انكر الدستور اكثر من الف عام من تاريخ الوجود التركماني في العراق .واستمرت خيبات الشعب التركماني من الدساتير المؤقتة التي صدرت خلال تاريخ الحكم الجمهوري ، والتي تتمثل بدستور عام ١٩٦٣ ، ودستور عام ١٩٦٨ ، ودستور عام ١٩٧٠ . حيث انكرت جميعها حقوق الشعب التركماني وتهميشه بشكل واضح حين اكتفت بذكر كل من القوميتين العربية والكردية ، مع اغفال اعتبار اللغة التركمانية لغة رسمية في المناطق التي يشكل فيها التركمان نسبة عالية واغفال تعهد الحكومات السابقة بشان التدريس والتقاضي باللغة التركمانية[١٦] .

وفي عام ١٩٦٩ صدر قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) الذي وفر حماية قانونية للاقليات من خلال تجريم الافعال التي تدنس حرمتهم وممارسة طقوسهم واعمالهم الثقافية . وقد وفرت المادة (٣٧٢) ارضية قانونية مناسبة لحظر جرائم الكراهية ، الا ان ما يؤخذ على هذا القانون انه لم ينص على اية ضمانات تؤكد محاكمة مرتكبي هذه الجرائم او انه سيتم حماية حقوق الضحايا وتامين حصولهم على التعويض ومنع الضرر ، وهذه المسالة تمثل جوهر وليس فقط حماية الاقليات[١٧] .

ثم جاء قرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٠ والذي سمح بموجبه تدريس اللغة التركمانية في مرحلة الدراسة الابتدائية (وهو حق كان سبق وان اقره قانون اللغات المحلية لعام ١٩٣١، ثم حرم التركمان من الاستفادة منه) . وقد تراجعت الحكومة عن هذا القرار تدريجيا حيث تم الغاء العمل باللغة التركية في عشرين مدرسة وتحويل التدريس الى العربية ، كما تم تغيير اسماء المدارس الى العربية ،وفي تاريخ ١٩٧١/١٠/٢ اصدرت وزارة الاعلام قرار رقم ٢٨٥٠٥ منعت بموجبه مجلة (الاخاء) التي كان نادي الاخاء التركماني يصدرها من الاصدار بالقسم التركي. ويبدوا ان الحكومة في العهد الجمهوري لم تكن جادة في اصدارها هذا القانون بمنح حق التركمان في التمتع بحقوقها الثقافية في المناطق التي يسكنونها والتي يمثلون فيها الاكثرية حيث

[١٥] انظر : الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ ، جمهورية العراق ، ١٤ تموز ١٩٥٨ . www.iraqld.iq

[١٦] انظر : رعد الجدة ، التشريعات الدستورية في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ،١٩٩٨ ،ص٦٠-٦٥ . انظر ايضا منذر الشاوي ، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ،ج٢، مطبعة الشفيق ، بغداد ١٩٦٤ ، ص٤٠-٥٠ .

[١٧] انظر : د اسماء جميل رشيد ، حقوق الاقليات في العراق نحو بناء دور فاعل للمكونات الصغيرة ، من كتاب واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ٢٠١٢ ،ص٤٨٩.

ظلت تلك القوانين حبر على ورق . حيث ان السياسات التي اتبعتها الحكومة طيلة تلك الفترة كانت الغرض منها تهميش وتشتيت شمل القومية التركمانية سياسيا واقتصاديا ومحاولة صهرهم والقضاء عليهم من خلال تحويل قوميتهم الى العربية . وجميع تلك السياسات كانت مخالفة للمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة باحترام الاقليات والطوائف في كل مجتمع[١٨] .

كان لنظام البعث السابق مواقفه السلبية من القوميات غير العربية كالكردية والتركمانية ومن الاديان غير المسلمة كالمسيحية والايزيدية والصابئة والشبك وغيرهم وكل من يخالف النظام . كما انه عمل على كبت المشاعر الدينية والطائفية ، وما يتصل بها من رموز وطقوس . فكان عام ٢٠٠٣ نهاية لكل المظالم التي عاشتها تلك الطوائف وبداية جديدة لمرحلة من الحريات ، هذا ما جاء في ديباجة قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٣ ، حيث اكد في المادة الرابعة حين رسم ملامح نظام الحكم في العراق ، ان العراق بلد متعدد القوميات والاديان بقوله " نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي"[١٩] . كما اكد القانون على حق كل طائفه بتعليم ابناءها لغة الام في المؤسسات التعليمية والحكومية وهذه سابقة لم يرد ذكرها في الدساتير السابقة منذ صدور القانون الاساسي العراق عام ١٩٢٥، هذا ما جاء في المادة (٩) بقوله "حق العراقيين بتعليم ابنائهم بلغة الام كالتركمانية اوالسريانية او الارمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية ، وفق الضوابط التربوية ، او باية لغة اخرى في المؤسسات التعليمية"[٢٠] .

وبناء لما جاء في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية المادة الثانية منه ،حول اصدار دستور دائم لانهاء تلك المرحلة والبدء بمرحلة جديدة ، وتشكيل حكومة منتخبة ، صدر دستور العراق الدائم بتاريخ ١٣ تشرين الاول ٢٠٠٥ . وجاء مكملا لما ورد في قانون ادارة الدولة حول الحريات والمساواة بين ابناء المجتمع العراقي بمختلف قومياته واديانه . فقد اعترف الدستور في المادة الثالثة بتعدد القوميات والاديان في العراق وهذا ما جاء بقوله "العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب". وهذا يعني احترامه لتلك

[١٨] انظر : صبحي ساعتجي ، مصدر سابق ، ص٢٢٠-٢٣٥.

[١٩] انظر : قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٣ ، جمهورية العراق ، ٢٠٠٣،ص١٦٥. Www.constitutionnet.org

[٢٠] انظر : المصدر السابق ، ص١٦٦.

التعددية والحفاظ على وجودها. اما في المادة الرابعة من الدستور فقد اشار الى اعتبار اللغتين العربية والكردية لغتين رسميتين في البلاد ، مع السماح للقوميات الاخرى بتعليم ابنائهم بلغة الام في مدارسها والمؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة وهذا ما جاء نصه"اللغة العربية واللغة التركية هما اللغتان الرسميتان للعراق في ويضمن حق العراقيين بتعليم ابنائهم باللغة الام كالتركمانية والسريانية والارمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية ، وفقا للضوابط التربوية ، او باي لغة اخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة"، كما اعتبر اللغتين التركمانية والسريانية لغتين رسميتين في المناطق التي يشكلون ابناء تلك القوميتين اكثرية ، وتعد هذه سابقة لم يوردها اي دستور سابق في تاريخ العراق الجمهوري ، وهذا ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من نفس الدستور"اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان اخريان في الوحدات الادارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية"، وهذه المادة جاءت لصالح التركمان كتعويض عما عانته طيلة السنوات السابقة من تهميش[٢١].واعترف برمز التركمان في العلم والشعار والنشيد الوطني العراقي (م٩/اولا) والمناسبات التركمانية الوطنية (م١/ثانيا) ، وتمثيل التركمان في مجلس النواب (م٤٧اولا) ، ومشاركة التركمان في القوات المسلحة (م٩/اولا). كما اعترف الدستور بحقوق القوميات السياسية والثقافية والادارية والتعليمية ، هذا ما جاء في المادة (١٢٥) حيث نصت"يضمن هذا الدستور الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان والكلدان والاشوريين وسائر المكونات الاخرى وينظم ذلك بقانون" ، الا انه لم يبين ما المقصود بالحقوق الادارية والسياسية والثقافية ، كما يلاحظ من هذا النص انه اسقط الحقوق القومية ولم يذكرها[٢٢].ولاعادة الاعتبارللقومية التركمانية في المجتمع العراقي فقد صدر بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٤ قانون اللغات الاجنبية رقم (٧) بمصادقة من مجلس النواب ، ونص القانون على اعتبار اللغة التركمانية لغة رسمية في العراق ولكن في نطاق ضيق ، ووسع القانون من نطاق تدريس اللغة التركمانية ، فلم تعد تقتصر على المرحلة الابتدائية بل اخذت تشمل جميع المراحل الدراسية، كما انه لكل مواطن

[٢١] انظر : دستور العراق لعام ٢٠٠٥ ، جمهورية العراق ، ١٣تشرين الاول٢٠٠٥ ،ص٤. www.constituteproject.org

[٢٢] انظر : د عصمت عبد المجيد ، نحو تثبيت حقوق التركمان في العراق ، اوراق تركمانية العدد٣ ، مركز بابا كوركور للدراسات والبحوث ، تموز٢٠٠٦، ص٨١ . للمزيد انظر : دستور العراق لعام ٢٠٠٥ ،المصدر السابق ، ص٣١.

عراقي او اجنبي تعليم ابنائه بلغة الام ، كما انه لكل مكون عراقي الحق في انشاء كليات او معاهد ومراكز ثقافية او مجاميع علمية تخدم تطوير لغتها وثقافتها وتراثها[٢٣] .

ان قراءتنا لتاريخ الدساتير والتشريعات العراقية منذ اول دستور للدولة العراقية عام ١٩٢٥ وحتى اخر دستور صدر عام ٢٠٠٥ تشير الى وجود تهميش وتجاهل ليس فقط للقومية التركمانية فقط ، وانما لجميع الاطياف والاقليات الموجودة في العراق . وعلى الرغم من كون التركمان هو ثالث قومية من حيث عدد السكان تاتي بعد القوميتين العربية والكردية ، الا ان تجاهلها وانكار حقوق ابناءها كان واضحا في الكثير من الدساتير خاصة في العهد الجمهوري . كما ان بعض الدساتير كدستور عام ١٩٢٥ ودستور عام ٢٠٠٥ اعترفوا بالتعددية بالمجتمع العراقي واكدوا على حقوق الشعب التركماني والطوائف الاخرى وحقهم بممارسة ثقافاتهم وعدم الاعتداء عليهم وعلى اراضيهم ومنع ممارسة العنف ضدهم ، لكن تلك الدساتير كانت خالية من اي ضمانات لتطبيق موادها ، وكانت النتيجة ان تعرض التركمان الى الاضطهاد والظلم والتهجير واجبارهم على تغيير قوميتهم واسماءهم خوفا على انفسهم ، بل ان الكثير منهم تعرض للقتل من قبل جهات رسمية وغير رسمية ، دون وجود قانون فعلي لحمايتهم وحماية حقوقهم .

ثالثا : تركمان العراق بين حقوق مفقودة وابادة جماعية

تعرض التركمان طيلة فترة الحكم الملكي الى حملات واسعة من الظلم والاضطهاد وحتى الابادة. حيث قامت المملكة العراقية الهاشمية بالاستيلاء على معظم الاراضي والممتلكات التركمانية بعدة وسائل سواء بالقوة والاكراه او الترغيب بشراء الاراضي والممتلكات، كما وفرضت الهيمنة على الوديان والانهار والمعالم الاثرية والثروة النفطية والزراعية وبالاعتماد على قوة الانكليز بحجة تحقيق المصلحة العامة ولم تتوفر لدى التركمان قوة سياسية اوعسكرية للدفاع عن انفسهم، ولم يقتصر الامر على العرب ، بل ان الاكراد سعوا للاستيلاء على الاراضي التركمانية وخاصة كركوك ومن حولها بحجة انها جزء من خارطة شمال العراق[٢٤] .

[٢٣] انظر : قانون اللغات الرسمية رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٣١١ ، ٢٠١٤/٢/٢٤ ،ص٢-٣ .

[٢٤] انظر : احمد بهجت ابراهيم ، طريق السيادة ، مركز باباكوركور للدراسات والبحوث ،بغداد ،٢٠٠٩،ص٧٦ .

كما تعرض التركمان الى اول مجزرة في تاريخه بداية الحكم الملكي في عام ١٩٢٤ من قبل الانكليز، يقول المؤرخ العراقي"عبد الرزاق الحسني" في كتابه "تاريخ الوزارات العراقية"ج١-ص١٩٨، "بينما كانت قلة من الجيش الليفي التياريين (الاثوريين) ، تبتاع حاجة لها من اسواق كركوك في الرابع من ايار١٩٢٤ ، اختصمت مع الاهالي في السوق ، وادى الخصام الى جرح احد افرادها وهرب الباقون الى ثكناتهم حيث استنجدوا برفاقهم وخرجو من الثكنة مع مختلف الاسلحة وصاروا يطلقون النار بشكل عشوائي على المارة حيث كان السوق يكتض بالناس لكونه يصادف اخر ايام رمضان ، فتصدى شرطيان لهما فقتلوهما ، فعمد مدير الشرطة "مراد بك" الى منع قوات الشرطة من الخروج وفقا لطلب من ضابط الشرطة البريطاني ، فاضطر الاهالي الى الدفاع عن انفسهم بانفسهم وقتل حوالي مئتين من الناس العزل[٢٥] . ثم تلا ذلك مذبحة كاورباغي في ١٢ تموز١٩٤٦ حين قامت قوات الشرطة باطلاق النار على عمال شركة نفط العراق في منطقة كاور باغي اثناء قيام العمال باضراب سلمي للمطالبة بزيادة اجورهم وتحسين ظروف العمل والمعيشة ، وراح ضحية تلك المذبحة مقتل عشرين من العمال والمواطنين من بينهم امراة وطفل وجرح مئات الاشخاص[٢٦] .

ولم تتوقف حملات الاضطهاد ضد التركمان بعد انقلاب شباط ١٩٦٣ ما عدا الفترة الهادئة نسبيا خلال عهد كل من عبد السلام واخيه عبد الرحمن عارف . وكان من سمات نظام البعث التمييز الطائفي والاضطهاد القومي[٢٧] . فقد ساءت احوال القومية التركمانية في ظل الحكومات الجمهورية وخاصة في ظل حزب البعث ، اذ تعرضوا للقتل بشكل عام في مدن كثيرة منها كركوك وداقوق وطوز خورماتو ويشير وكفري وهناك سجلات موثقة باسماء الشهداء. كما قام حزب البعث بحملة واسعة لمصادرة دورهم واراضيهم وممتلكاتهم بالعنف وتهجيرهم وتشريدهم وعدم مساواتهم بالاخرين ، ومصادرة حقوقهم المشروعة بشراء الاراضي في المدن التركمانية وخاصة في كركوك[٢٨] . كما مورست بحق التركمان سياسة تعريب اقصائية

[٢٥] انظر : صبحي ساعتجي ، مصدر سابق ، ص١٧٤-١٧٧

[٢٦] انظر : مصدر سابق ،ص١٩٠ .

[٢٧] انظر : ارشد الهرمزي ، تركمان العراق: جدلية الاعتزاز القومي والهوية الوطنية ، اوراق تركمانية ، العدد٣ ،تموز٢٠٠٦،ص٩٣-٩٤ .

[٢٨] انظر : احمد بهجت ابراهيم ، طريق السيادة ، مصدر سابق ،ص٧٧-٧٨.

من قبل الحكومات المتعاقبة وخاصة في عهد نظام البعث ، حيث طبقت سياسة "تصحيح القومية" اذ اجبر على اثرها اعداد كبيرة من التركمان على تغيير قوميتهم الى العربية ، واقدمت السلطات العراقية على تغيير الواقع الديمغرافي للمناطق التركماني ، وتغيير وحداتها الادارية ، واستبدال اسماء المدن التركمانية باسماء عربية ذات دلالات بعثية . كما استولت الحكومة على الالاف الاراضي ووزعتها على عوائل عربية التي تم جلبها من الجنوب من اجل التغيير الديمغرافي. والاكثر من ذلك فقد طعن السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء في نظام البعث بحقهم المشروع في المواطنة ، جاء ذلك اثناء مقابلة اجريت معه من قبل صحيفة(لاريبوبليكا) الايطالية عام ١٩٩٧، حيث قال"ان التركمان طارئون على العراق لم يمض على وجودهم فيه سوى ٧٠٠عام فقط" ، وبذلك شطب ٦٠٠ عام من تاريخ التركمان ، اذ لم يعترف بحق مليونين ونصف بالمواطنة[٢٩].

ولم يقتصر الامر على ذلك وانما تعرض التركمان في العهد الجمهوري الى حملات من القمع والقتل وارتكبت بحقهم مجزرتين كانت الاولى في ١٤ تموز١٩٥٩ اثناء احتفال التركمان بالذكرى الاولى لقيام الجمهورية. حيث قام الشيوعيين ولمدة ثلاث ايام بقتل وذبح واعتقال العديد من الشخصيات البارزة في كركوك من التركمان[٣٠]. وفي عام ١٠٧٠ قام الاجهزة الامنية في حزب البعث باعدام ٢٦ شابا من التركمان بتهمة محاولة نادي الاخاء التركماني التحول الى حزب سياسي والقيام باعمال سياسية[٣١] .

اما المجزرة الثانية فقد ارتكبت بحق التركمان في عهد نظام البعث في تاريخ ٢٨مارس/اذار١٩٩١ والتي اطلق عليها مجزرة التون كوبري، حين احكمت قوات الشرطة سيطرة نظام بغداد على مدينة كركوك واعتقلوا ابناءها وجمعوا نحو مائة شاب في ميدان التون كوبري بحجة التمرد واعدموهم رميا بالرصاص من بينهم اطفال، فكانت من ابشع المجازر التي ارتكبت بحق التركمان[٣٢] .

---

[٢٩] انظر : وجدي انوار مردان ، تركمان العراق:من هم وما هي مطالبهم؟ ، موقع كفاية ،٢٠٠٤/٢/٢٤ ، ص٩. www.kefaya.org

[٣٠] انظر : صبحي ساعتجي ، مصدر سابق ، ص٢٠٦-٢٠٧.

[٣١] انظر : وجدي انور مردان ، مصدر سابق ،ص١٠ .

[٣٢] انظر : ارشد الهرمزي ،تركمان العراق: جدلية الاعتزاز القومي والهوية الوطنية، مصدر سابق ، ص٩٤.

لم يكن الظلم والقتل الذي ابتلى به تركمان العراق يقتصر على حزب البعث في العهد الجمهوري ،وانما كان هناك الاحزاب الكردية التي سعت الى ضم كركوك الى المناطق الشمالية بحجة تبعية كركوك لهم ، وقد ساعدهم في ذلكاعتراف نظام البعث بالحكم الذاتي للاكراد بعد اتفاقية ١١/اذار١٩٧٢ ، وبعد عام ٢٠٠٣ كان للاحتلال الامريكي دور كبير في مساعدة الاكراد لاستمرار تكريد كركوك لاذابة ما تبقى من القومية التركمانية في هذه المنطقة ، متبعين نفس الاسلوب الذي اتبعه نظام البعث السابق ، بحجة اعادة المهجرين، وللحقيقة والتاريخ ان عدد العوائل التي هجرت من كركوك خلال التسعينات كانت (٥٧٦) عائلة ، في حين استقدم حزب السيد جلال طالباني (٢٠٠) الف عائلة كردية من شمال العراق وسوريا وتركيا لاسكانهم في كركوك ومنحهم هوية احوال مدنية رسمية في ظل سيطرة الاكراد على مجلس المحافظة بمساعدة قوات الاحتلال[٣٣] .

وفي خطوة تاريخية مهمة اصدر مجلس حكماء التركمان في عام ٢٠١٠ قراره التاريخي ببطلان كافة عمليات البيع التركماني التي بدات منذ الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٨ وحتى تاريخ ٢٠١٠ ، لكونها نفذت لاغراض عسكرية مدروسة هدفها القضاء على القومية التركمانية[٣٤].

رابعا : الدور السياسي للتركمان بين الابعاد والتهميش.

اكد العراق على احترام جميع القوميات والاديان الموجودة فيه ومنها القومية التركمانية ، هذا ما ذكره العراق في عصبة الامم المتحدة من اجل استقلاله عام ١٩٢١. وعلى الرغم من ان الدساتير منحت التركمان بعضا من الحقوق الثقافية ، الا ان الواقع كان يشير الى تعرض التركمان الى خطة تعريب طويلة المدى ابتدات في العهد الملكي مع تاسيس الدولة العراقية ، واستمرت بالازدياد في العهد الجمهوري . فقد تقبل المواطنون التركمان فكرة العيش كمواطنين عراقيين ، الا انهم اصروا على نيل العديد من الحقوق الثقافية والسياسية الاساسية كالتعليم واصدار الصحف والمجلات والمشاركة الفعلية في رسم سياسة الدولة بما يتناسب مع تاريخ وجودهم ونفوسهم في العراق . الا ان الانظمة العراقية المتعاقبة كانت لا تميل الى

[٣٣] انظر : وجدي انور مردان ، مصدر سابق ، ص٧-٨.

[٣٤] انظر : ابراهيم اوجي ، المصالحة التركمانية الكردية حقيقة ام خيال ، مركز الدراسات والبحوث التركمانية ، العدد ٨ لسنة ٢٠١١ ،ص١١٤.

اعطائهم مثل تلك الحقوق ، بل على العكس كانت تعمل باستمرار على صهرهم في بوتقة القومية العربية والعمل على الغاء وجودهم القومي[٣٥] .

فهناك خوف دائم من ان يشكل التركمان ثقل سياسي في العراق ، وهذا ايضا ما اكدته السياسة البريطانية حين كان العراق خاضعا تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢، فقد بنيت سياستها على استبعاد المواطنين التركمان من استلام اي مشاركة في دفة الحكم والى التعتيم على حقوقهم بل وحتعددهم واماكن تواجدهم[٣٦] .وحين تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥تشرين الاول من عام ١٩٢٠، اصبحت كركوك لواء بعد ان قسم العراق الى عشر الوية في الشهر الاول من عام ١٩٢١ ، ويديرها متصرف يحل محل الحاكم السياسي البريطاني الذي اصبح بدوره مستشارا للواء[٣٧]. كما عين بتاريخ ٢٩كانون الثاني ١٩٢١ السيد عزت باشا الكركولي بمنصب وزارة النافعة(الاتصالات) وهو مواطن تركماني ، وهذا ان كان يدل على شي، فهو دليل على اهمية التركمان في العراق وعدم قدرة بريطانيا على تجاهلهم[٣٨].

وقد عملت الحكومة البريطانية على تهدئة الاوضاع في العراق بعد ثورة العشرين من خلال تتويج الملك فيصل بن الحسين شريف مكة ملكا على العراق واقامة حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون عن طريق الاستفتاء محاولة منها لارضاء الشعب . وقد ارسلت لجان الى كل الالوية لمتابعة الاستفتاء ، حيث صوتت اغلب الولايات لصالح فيصل ماعدا الالوية الشمالية وهي كركوك والموصل والسليمانية التي رفضت تولي فيصل عرش العراق . بل ان اهالي كركوك هجموا على صناديق الاقتراع وحطموها تعبيرا منهم عن استيائهم ورفضهم للملك فيصل ، وهذا يعود الى عدة اسباب منها كون المناطق الولايات الشمالية اغلبها يسكنها التركمان وكان الملك فيصل ووالده الشريف حسين يشتهران بعدائهما الشديد للاتراك ، اضف الى ذلك الامر كان يعني استيراد عائلة من خارج البلاد لتتولى الحكم على شعبها ، ولم تكن لتلك العائلة

[٣٥] انظر : صبحي ساعتجي ، مصدر سابق ، ص١٨٨ .

[٣٦] انظر : ارشد الهرمزي ، التركمان والوطن العراقي ،ط٢ ، مؤسسة وقف كركوك ،تموز٢٠٠٣ ، ص١٨ .

[٣٧] انظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ط٧ ، الرافدين للطباعة والنشر،لبنان ،بلا عام ، ص٤٣

[٣٨] انظر : يحيى شمس الدين ، مصدر سابق .

قاعدة شعبيه او انصار بين اوساط الشعب الذي لم يكن يميل الى نظام مستورد ولا يريد مثل هذا النظام كرفضه للانتداب[٣٩].

وفي يوم ٢٣ اب١٩٢١ اقيم حفل تتويج ضخم للملك فيصل في ساحة برج الساعة في بغداد (المدرسة المستنصرية) وقد حضرها ممثلون عن جميع الالوية فيما رفضت الالوية الشمالية حضور التتويج ، ونتيجة لذلك قرر الملك فيصل تعيين متصرف(محافظ) للواء كركوك وهو السيد فتاح بك تركماني من كركوك من قضاء طوزخورماتو (١٩٢٢-١٩٢٤) محاولة لترضية اهلها لكون الغالبية العظمى في كركوك من التركمان[٤٠].وقد بني العراق منذ اول حكومة ملكية على اساس اثني طائفي ، حيث سلمت الوظائف العليا الى العرب من الطائفة السنية دون غيرهم من الطوائف والقوميات الاخرى ، فمثلا كان سلك الضباط عربيا سنيا في اكثريته ، وكان بعض الضباط ضيقوا الافق يغرقون في عشائريتهم .كما اعطى البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي افضليته لبعض الجماعات اكثر من غيرها من الجماعات الاخرى مما خلق نوع من الطائفية والاثنية في المجتمع[٤١] . ويبدوا ان الملك فيصل كان له اليد في هذه السياسة. فحين رفع مذكرة سياسية للساسة العراقيين المشاركين في الحكم سنة ١٩٢٣ اوضح لهم ارائه السياسية من مكونات الشعب ،فقال لهم في الفقرة الثانية"في العراق افكار ومنازع متباينة تستوجب رد فعل وهم الشباب المتجددون ومنهم رجال "الحكومة،السنة،المتعصبون، الشيعة،الاكراد،الاقليات غير المسلحة،العشائر،الشيوخ،السواد الاعظم،الجاهل المستعد لقبول كل فكرة سيئة بدون مناقشة او محاكمة". ويلاحظ دقة طرحه للشرائح الاجتماعية المكونة للمجتمع العراقي مع عدم الاشارة الى التركمان معهم ، ويظن الباحثين ان ذلك يعود لسببين[٤٢]:

[٣٩] انظر : صبحي الساعتجي ، مصدر سابق ، ص١٧١ .

[٤٠] انظر : يحيى شمس الدين ، مصدر سابق.

[٤١] انظر : حنا بطاطو ، العراق:الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف الرزاز، قم ،٢٠٠٥،ص٧٤ وص٧٩.

[٤٢] انظر : عباس الامامي ، تاريخ التهميش السياسي للتركمان في العراق ، مجلة نحن التركمان ،٢٠١٥/١٠/٨. www.bizturkmeniz.com

- تماشيا مع السياسة البريطانية المنتصرة على الدولة العثمانية التي سقطت وقامت على اعقابها دولة حديثة في العراق تسلم زمام اموره مجموعة من الضباط الخريجين من المدارس العسكرية العثمانية الذين اتى بهم الاحتلال البريطاني وسلمهم مقاليد السلطة .
- جاءت هذه السياسة انتقاما من المواطنين التركمان حيث لم يشتركو في مناطقهم في شمال العراق في الاستفتاء الذي جرى حول ترشيح الملك فيصل ملكا على العراق.

وفي وصف لتلك السياسة التي اتبعتها الحكومة الملكية بعد الثورة العراقية الكبرى يقول السيد توفيق السويدي "يعلم الجميع ان السياسة الانكليزية كانت تقف من الاكثرية موقفا سلبيا ، بل عدائيا، وكانت تعمل على جاهدا على استبعادهم وحرمانهم من الاشتراك في الحكم"[٤٣].

ولم ينتهي هذا الظلم والتهميش في ظل الحكم الملكي بل استمر وبتزايد في الحكم الجمهوري الذي بدا منذ عام١٩٥٨ وحتى٢٠٠٣. فقد طالب التركمان عدة مرات من الحكومات الجمهورية بان يكون لهم دور في رسم سياسة البلاد والمشاركة في الانتخابات النيابية ، وعقدت العديد من الاجتماعات لمناصرة المرشحين التركمان واقيمت من اجل ذلك العديد من المظاهرات الا ان تلك المطاليب والمظاهرات قوبلت بالقمع من قبل قوات الشرطة. ولم يحول تحسن العلاقات العراقية التركية بعد حلف بغداد عام١٩٥٥ دون استمرار سياسة القمع والتعريب والصهر القومي تجاه المواطنين التركمان ، بل ان هذه الممارسات ازدادت حدة وعنفا ، وتحولت الى مصادرة حريات وملاحقة لهولاء المواطنين[٤٤].

ويعد عام ١٩٦٠ انعطاف تاريخي مهم في حياة التركمان الثقافية والسياسية في العراق ، حيث تاسس نادي الاخاء التركماني ، وتلا ذلك صدور العدد الاول من مجلة الاخاء باللغتين العربية والتركمانية في ايار ١٩٦١ ، والتي استمرت بالحياد والاستقلال حتى عام ١٩٧٠ حين قام نظام البعث بابدال الهيئة الادارية للمجلة باشخاص تابعين للنظام. وفي يوم ٢٥ اذار١٩٧٩قام حزب البعث باعتقال مجموعة من الزعماء التركمان من بينهم الزعيم التركماني الدكتور نجدت نور الدين قوجاق والعميد المتقاعدعبد الله عبد الرحمن

[٤٣] انظر : عبد الكريم الازري ، مشكلة الحكم في العراق ، اسم الناشر غير معروف ، ١٩٩١ ، ص٤٠ .

[٤٤] انظر : صبحي الساعتجي ، مصدر السابق ،ص١٩٠-١٩١ .

وتم تنفيذ حكم الاعدام بحقهما يوم ١٦كانون الثاني١٩٨٠، ومنذ ذلك الحدث بدات القطيعة بين التركمان ونظام البعث والتي ادت الى ابتعاد المواطنين التركمان عن المناصب الحساسة ، وهجرة المواطنين العراقيين الى خارج العراق[٤٥]. واعتبارا من عام ١٩٧٧ وضع نظام البعث يده على كافة الجمعيات الثقافية والاجتماعية والنقابات التركمانية التي اسسها التركمان في بغداد وكركوك ومحافظات العراق الاخرى ، كما سيطر على الاموال المنقولة وغير المنقولة ، ولم يكتفي بذلك بل قام باتلاف الكتب والمصادر والمكتبات الموجودة في تلك المؤسسات[٤٦].

بعد ٢٠٠٣ اعتقد التركمان ان المرحلة الجديدة في العراق سوف تنهي المظالم التي عانوها طيلة السنوات الماضي ، وان المرحلة القادمة ستمنحهم الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية التي ناضلوا من اجلها ، الا ان الرياح التركمانية لم تجري كما تشتهي السفن . ففي المرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٣ سمح مجلس الحكم للاقليات بالتمثيل السياسي بواقع عضو واحد لكل اقلية ومنها التركمان . اما في الجمعية المؤقتة فقد اعطي للتركمان عشر مقاعد الا انهم لم يكونوا ممثلين عن مكوناتهم ، وانما ممثلين لمكونات سياسية اخرى . وفي عام ٢٠٠٥ شغل التركمان اربع مقاعد في البرلمان ، واحد لمكون التركمان والثلاث الاخرين لمكونات اخرى . وحين تشكلت لجنة لاعداد الدستور عام ٢٠٠٥ والتي تالفت من (٧١) عضو مثلت الاقليات بخمسة اعضاء فقط ومنهم التركمان ، مما ترك فجوة في تمثيل الاقليات وحقوقهم وضماناتهم الدستورية في الدستور العراقي الذي اقر في نفس العام .

اما فيما يتعلق بمجالس المحافظات التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣ ، فقد عرفت عنها بانها ضعيفة التمثيل للاقليات وانها مجالس غير متوازنة . ففي كركوك شكلت سلطة الائتلاف المجلس البلدي حيث كان معين وليس منتخب مكون من (٣٠) مقعد كان حصة التركمان (٦) مقاعد . وفي انتخابات مجلس المحافظات لعام ٢٠٠٥ ، كان مجلس محافظة كركوك يتكون من (٤١) مقعد شغل التركمان (٩) مقاعد فقط . واتهمت الاحزاب التركمانية بالقائمين على هذه الانتخابات بالتحايل وعدم النزاهة . فقد احتكر الاكراد

[٤٥] انظر : ارشد الهرمزي ، تركمان العراق: جدلية الاعتزاز القومي والهوية الوطنية ، مصدر سابق ،ص٩٣-٩٤.

[٤٦] انظر : صبحي الساعتجي ، ص٢٤٠-٢٤١.

المواقع التنفيذية رفيعة المستوى في كركوك بحجة التعويض عن التمييز الذي مورس ضدهم في عهد النظام البعثي ، تاركين المناصب المتوسطة لكل من العرب والتركمان . وفي انتخابات عام ٢٠٠٩ وبعد ضغط من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، وافقت الاطراف المتنازعة في كركوك على ان يكون (٦) مقاعد لكل منهما في مجلس المحافظة[٤٧]. وفي نيسان ٢٠١٤ فاز التركمان(٢) في كركوك مقابل (٨) للكورد[٤٨]. اما الانتخابات البرلمانية ٢٠١٨ كانت حصة كركوك (١٢) مقعد ثلاث فقط لتركمان كركوك[٤٩].

وفيما يتعلق بالاستفتاء الذي اجراه السيد مسعود برزاني من اجل انفصال المناطق الشمالية عن السلطة الاتحادية في سبتمبر ٢٠١٧ ، فقد عارض التركمان ذلك الاستفتاء ورفض الانفصال عن المركز ، وقال ارشد الصالحي –رئيس الجبهة التركمانية النائب عن محافظة كركوك قبل يوم من الاستفتاء "ان الجبهة لن تعترف بنتائج الاستفتاء المخالف للدستور" ، وبذلك الموقف اكد التركمان من جديد عراقيتهم وبانهم جزء لا يتجزء من هذا البلد في ظل حكومة مركزية تمثل جميع الاطياف[٥٠] .

في الواقع ان نظام الكوتا الذي طبق بعد عام ٢٠٠٣ للاقليات لم يسمح لها بالمشاركة السياسية الفعالة في الحكم واتخاذ القرار ، اذ ان المقاعد المخصصة للاقليات هي مجرد مناصب رمزية ضعيفة ، اذ كان يفترض ان تكون الكوتا الحد الادنى لمشاركة الاقليات وليس الحد الاعلى ، وبذلك اصبحت تمثل عائق امام الاقليات للمطالبة بحقوقهم السياسية .

الخاتمة والاستنتاجات :

التركمان قبائل من الاوغوز نزحت من مناطق اسيا الوسطى الى ايران وشمال العراق ، ومن الخطا تنسيبهم الى الاتراك العثمانيين . سكنوا العراق منذ الالاف السنين ، حيث عرف السومريين وجود اقوام معهم لم

[٤٧] انظر : د اسماء جميل رشيد ، مصدر سابق ، ٤٧٧-٤٨٤

[٤٨] انظر : رشاد مندان ، انتخابات نيسان ٢٠١٤ نقاد على الحروف ، مجلة نحن التركمان ، ٢٠١٤/٦/٦ . www.bizturkmeniz.com

[٤٩] انظر : الغد برس ، تعرف على النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨ ، بغداد ،١٩ايار٢٠١٨. www.alghadprees.com

[٥٠] انظر : وكالة الاناضول ، التركمان قومية عارضت استفتاء كردستان ، الجزيرة ، ٢٠١٧/١١/٨ . www.aljazeera.net

تكن تتكلم اللغة السومرية او السامية او الهندواوربية او الجزرية . وكان للتركمان دور عسكري كبير في العهدين العباسي والاموي في طرد الصفويين من العراق ، حيث عرف عنهم شجاعتهم وقدرتهم الفائقة في الخيل ورمي السهام .

هذه القومية رغم وجودها التاريخي العريق ودورها الكبير في تطوير حضارة وادي الرافدين عانت منذ نشوء الدولة العراقية وحتى يومنا هذا من الظلم والاضطهاد وفي اوقات كثيرة من الابادة الجماعية . فقد اتبعت بريطانيا تجاه التركمان سياسة التهميش والابعاد خوفا من ان يكون لها ثقل سياسي . وخلال العهدين الملكي والجمهوري في العراق فقدت تلك القومية حقوقها السياسية والقومية والاجتماعية والثقافية وتعرضت عدة مرات الى الابادة الجماعية ، كما اجبروا على تغيير قوميتهم خاصة في عهد النظام البعثي . فلم تنصفهم القوانين والتشريعات العراقية ، كما لم تنصفهم الحكومات التي توالت السلطة على العراق . وعلى الرغم من تفاؤل التركمان في المرحلة التي تلت سقوط نظام البعث عام ٢٠٠٣ ، الا ان هناك مطاليب وحقوق بقيت حبر على ورق . فقد اعترف دستور عام ٢٠٠٥ بالحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية للتركمان ، الا انه لم يعترف بالحقوق القومية ، كما ان التطبيق الفعلي للحقوق الواردة في الدستور ما زال ضعيف . في هذه الدراسة يمكننا ادراج حقوق التركمان كالتالي :

- التاكيد على حقوق التركمان السياسية في الحصول على مقاعد في البرلمان توازن اعدادهم الحقيقية ، ومنحهم مناصب سيادية وغير سيادية . والسماح لهم بتولي مناصب مهمة في الجيش .
- ايقاف حملات التعريب والتكريد التي شنت ضد التركمان منذ نشوء الدولة العراقية وحتى الان ، وتعويض العوائل التركمانية المبعدة الى الجنوب ، والاهتمام بالمناطق التي يسكنها التركمان .
- الغاء اثار العمليات التي قامت بها اجهزة الاحصاء الحكومي والتي اجبرت التركمان على تغيير هويتهم القومية ، هذا من جهة ومن جهة اخرى الغاء هويات الاحوال المدنية التي اصدرها الاكراد بعد ٢٠٠٣ للتاكيد على تكريد كركوك .
- التأكيد على عراقية كركوك وخصوصيتها التركمانية .

المصادر :

– الكتب والدوريات

١- احمد بهجت ابراهيم ، ابحاث عن تاريخ كركوك ، اوراق تركمانية ، العدد٣ ، مركز بابا كوركور للدراسات والبحوث ،٢٠٠٦.

٢- احمد بهجت ابراهيم ، مستقبل التركمان في العراق ، اوراق تركمانية ، العدد٦، مركز الدراسات والبحوث التركمانية ،كانون الثاني٢٠٠٩.

٣- احمد بهجت ابراهيم ، طريق السيادة ، مركز باباكوركور للدراسات والبحوث ،بغداد ،٢٠٠٩.

٤- ارشد الهرمزي ، تركمان العراق: جدلية الاعتزاز القومي والهوية الوطنية ، اوراق تركمانية ، العدد٣ ،تموز٢٠٠٦.

٥- ارشد الهرمزي ، التركمان والوطن العراقي ،ط٢ ، مؤسسة وقف كركوك ،تموز٢٠٠٣.

٦- : د اسماء جميل رشيد ، حقوق الاقليات في العراق نحو بناء دور فاعل للمكونات الصغيرة ، من كتاب واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ٢٠١٢.

٧- ابراهيم اوجي ، المصالحة التركمانية الكردية حقيقة ام خيال ، مركز الدراسات والبحوث التركمانية ، العدد ٨ لسنة ٢٠١١.

٨- حنا بطاطو ، العراق:الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف الرزاز، قم ،٢٠٠٥.

٩- رعد الجدة ، التشريعات الدستورية في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ،١٩٩٨.

١٠-د عصمت عبد المجيد ، نحو تثبيت حقوق التركمان في العراق ، اوراق تركمانية العدد٣ ، مركز بابا كوركور للدراسات والبحوث ، تموز٢٠٠٦ .

١١-عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ط٧ ، الرافدين للطباعة والنشر،لبنان ، بلا عام .

١٢-عبد الكريم الازري ، مشكلة الحكم في العراق ، اسم الناشر غير معروف ، ١٩٩١.

١٣-فون كارل بروكلمن،تاريخ الشعوب الاسلامية ،ترجمة نبيه فارسومنير البعلبكي ، دار العلم للملايين، بيروت١٩٦٥ .

١٤-صبحي ساعتجي ، الكيان التركماني في العراق ،ترجمة حبيب الهرمزي ، مؤسسة وقف كركوك ،استانبول ٢٠١٤.

١٥-.م صبيح عبد المنعم احمد ، الانسان الاثنية وطبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي ، من كتاب واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق ، بيت الحكمة٢٠١٢.

١٦-طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ .

١٧-فون كارل بروكلمن،تاريخ الشعوب الاسلامية ،ترجمة نبيه فارسومنير البعلبكي ، دار العلم للملايين، بيروت١٩٦٥ .

١٨-مير بصري ، اعلام التركمان والادب التركي في العراق الحديث ،ط١ ، دار الوراق،لندن١٩٩٧.

١٩-د.مجيد حميد عارف ، الاثنوغرافيا والاقاليم المجاورة ، مطبعة الجامعة ، الموصل،١٩٨٤.

٢٠-منذر الشاوي ، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ،ج٢، مطبعة الشفيق ، بغداد ١٩٦٤

- المجلات والصحف الالكترونية

٢١-اوميد يشار،قوم يدعون التركمان لمؤلفه حبيب الهرمزي،اصدارات تركمانية،المجلد ٢١،٢٠١٨/٩/٤٩. www.bizturkmeniz.com

٢٢-: الغد برس ، تعرف على النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨ ، بغداد ،١٩ايار٢٠١٨. www.alghadprees.com

٢٣-رشاد مندان ، انتخابات نيسان ٢٠١٤ نقاد على الحروف ، مجلة نحن التركمان ، ٢٠١٤/٦/٦ . www.bizturkmeniz.com

٢٤-صنعان احمد اغا،اصالة التركمان،موسوعة تركمان العراق،٢٠١٦/٩/٢٠، ص٤-٥.للمزيد ادخلو على الرابط www.alturkmani.com

٢٥-عباس الامامي ، تاريخ التهميش السياسي للتركمان في العراق ، مجلة نحن التركمان ،٢٠١٥/١٠/٨ . www.bizturkmeniz.com

٢٦-يحيى شمس الدين ، تجاهل الدور الحضاري والتاريخي للتركمان في رسم السياسة العراقية :ابعاد ورئ ، مجلة نحن التركمان ،٢٠١٣/١١/١٠ . www.bizturkmeniz.com

٢٧-وجدي انوار مردان ، تركمان العراق:من هم وما هي مطاليبهم؟ ، موقع كفاية ،٢٠٠٤/٢/٢٤ ، ص٩. www.kefaya.org

٢٨-وكالة الاناضول ، التركمان قومية عارضت استفتاء كردستان ، الجزيرة ، ٢٠١٧/١١/٨ . www.aljazeera.net

الدساتير والتشريعات العراقية

- القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥،جمهورية العراق ، ١٩٢٥/٣/٢٥ www.iraqinationality.gov.iq.
- الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ ، جمهورية العراق ، ١٤ تموز ١٩٥٨ . www.iraqld.iq
- قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٣ ، جمهورية العراق ، ٢٠٠٣. Www.constitutionnet.org
- قانون اللغات الرسمية رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ ، جريدة الوقائع العراقية ، العددد ٤٣١١ ، ٢٠١٤/٢/٢٤
- دستور العراق لعام ٢٠٠٥ ، جمهورية العراق ، ١٣تشرين الاول٢٠٠٥ ،ص٤. www.constituteproject.org